



# الجامعة الوطنية للتعليم، FNE

Fédération Nationale de l'Enseignement, FNE

Tasddawit Tanamurt n UsImd

ⵜⴰⴳⴷⴰⵓⵓⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ

المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم

هاتف: 0608060000، فاكس: 0537264525

Fne\_BN@yahoo.fr www.taalim.org



الجامعة الوطنية للتعليم FNE من النقابات الأكثر تمثيلية بقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي

FNE, Syndicat des plus représentatifs dans les secteurs de l'Education Nationale & de l'Enseignement Supérieur

## المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي - في دورته الثانية العادية

### تحت شعار "جميعا للدفاع عن التعليم العمومي والقضايا العامة والمشاركة والفئوية لنساء ورجال التعليم"

انعقد المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي - في دورته الثانية العادية بعد المؤتمر 11، دورة الشهيد المهدي بنبركة، يوم الأحد 29 أكتوبر 2017 بالرباط تحت شعار "جميعا للدفاع عن التعليم العمومي والقضايا العامة والمشاركة والفئوية لنساء ورجال التعليم" لتقييم أدائها التنظيمي والمالي والتكويني والنضالي.. منذ الدورة الأولى (30 أكتوبر 2016) والتداول في مختلف الملفات والقضايا ذات الصلة بميدان التربية. وبعد الاستماع لتقارير الكاتب العام الوطني وأمين المال الوطني والكاتب الوطني للنقابة الوطنية للعاملين بالتعليم العالي، وبعد الوقوف على نجاح الزيارات التنظيمية لجميع الجهات وتنظيم خلاصاتها والإطلاع على تقارير الكتاب الجهويين، تدارس المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم مستجدات الدخول الاجتماعي والدرسي والجامعي وتناول تطورات الحوار القطاعي مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ونتائج عمل اللجان الموضوعاتية، مستحضرا التطورات الموضوعية خصوصا ما يرتبط منها باستمرار الهجوم على قطاع التعليم وباقي القطاعات الاجتماعية وتصفية المكتسبات التاريخية للشغيلة التعليمية في ظل السعي الحثيث لخصوصية سريعة للقطاع وضرب ما تبقى من مقوماته، متمثلا في إقرار العمل بالعقد وادمج الآلاف من الأساتذة المتعاقدين بأسلاك التربية والتعليم دون استيفاء الحدود الدنيا من التكوين وسعي المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تمرير قانون إطار يلغي بشكل نهائي المجانية وإقرار شراكة تستفيد بموجبها لوبيات القطاع الخاص من التجهيزات والموارد البشرية والمالية بالقطاع العمومي، ومواصلة الدولة تفويت مؤسسات التعليم العمومي لفائدة الخواص.

كما يشهد الموسم الحالي احتفانا كبيرا في أوساط الشغيلة التعليمية جراء النقص الحاد في الأطر التربوية والإدارية والتدبير العشوائي للحركات الانتقالية، فضلا عن استهداف الحريات والحقوق من خلال توسيع دائرة الممنوعات وقمع وتجريم الاحتجاج واختزال الإصلاح في صياغة واجهات مؤسسات أغلبها مهالك وبعضها آيل للسقوط في غياب أية رؤية إصلاحية تركز على الإرادة الحقيقية في الإصلاح تستجيب للمعايير المعتمدة في ميدان التربية والتعليم، أمام عجز المجلس الأعلى للتربية والتكوين عن إنتاج تصور مندمج ومتكامل للخروج من الأزمة التي يتخبط فيها القطاع. باستحضار ما سبق واعتبرا للمسؤولية التي تضطلع بها الجامعة الوطنية للتعليم FNE في التصدي لتخريب القطاع العمومي والدفاع عن الحريات والكرامة والحقوق والمكاسب التاريخية للشغيلة التعليمية.. فإن المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم:

1. يدين ما يتعرض له القطاع من تسليح وتقويض مقومات الحق في تعليم مجاني وذو جودة للجميع جراء تدابير الخصوصية والشروع في العمل بالعقد وتشجيع القطاع الخاص، أمثالا لإملاءات دوائر الاستعمار الاقتصادي.
2. يشجب المسار التراجعي الذي يستهدف الحريات والحقوق ويمس الكرامة جراء التدبير الانفعالي وبخلفية أمنية مع قطاع التربية وضرب الحق في الاحتجاج واستمرار مسلسل القمع والتضييق والإعفاء، وكافة أشكال الاستفزاز والتصف في حق العاملين بالقطاع.
3. يعتبر نشر الوزارة قوائم المتغيبين مسا بالشرف تشييعا وتشهيرا بالحياة الخاصة وخرقا سافرا لمقتضيات التشريعات الوطنية والدولية وإفشاء للسر المهني، وإمعانا في الإهانة والتبخيس والتسفيه يروم تهيب الرأي العام وتوجيهه بما يخدم أجندات الخصوصية.
4. يطالب الدولة بسحب ما سمي إصلاحا للتقاعد بعد انكشاف النوايا الحقيقية لهذا المخطط التصفوي بعد إحقاق الأساتذة المتعاقدين بالصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد، في ظل عدم القدرة عن تبرير وضعية الصندوق المغربي للتقاعد وتقديم التقارير التي تثبت عجزه وغياب الإرادة في متابعة المتورطين في اختلاس أمواله والمسؤولين عن سوء تدبيرها.
5. يثد على ضرورة محاسبة المتورطين في نهب الأموال العمومية وسوء التدبير ومحاسبتهم إعمالا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب وربط المسؤولية بالمحاسبة وإحالة المعفيين على هذه الخلفية على القضاء كما يجري مع صغار الموظفين.
6. يشجب قرارات الإعفاء من المهام في حق المسؤولين التربويين والإداريين بقطاع التربية الوطنية لأسباب سياسية لا قانونية، ويدعو الدولة إلى حماية موظفيها من التهديدات والتهمات والإهانات والتشنيع انسجاما مع ما تدعو إليه النصوص الدستورية.
7. يطالب بتبرسيم أفواج الأساتذة المدمجين بموجب عقود محددة وإحقاقهم بالصندوق المغربي للتقاعد من منطلق الحرص على استمرار المدرسة المغربية العمومية والحق في الشغل القار وقناعتنا أن المدخل الوحيد للنهوض بجودة التعليم يكمن في توحيد وتعميمه ومجانيته.
8. ينادي إلى توحيد الصفوف للدفاع عن التعليم العمومي والخدمة العمومية وسحب كافة القوانين والمراسيم والتدابير المشجعة للخصوصية.
9. يطالب وزارة التربية بالاستجابة للملفات الفنية والمطالب العامة والمشاركة للشغيلة التعليمية والتسريع بإخراج نظام أساسي موحد عادل ومنصف بما يستجيب لوضعية الحيف والتمييز التي طبعت العقود السابقة وجبر ضرر المتضررين من النظامين الأساسيين 1985 و2003.
10. يجدد الدعم والمساندة لكافة الأشكال الاحتجاجية الاجتماعية وذات الأفق الديمقراطي ويؤكد انخراطه في كافة أشكال الاحتجاج السلمي على رأسها حراك الريف وحراك العطش بزكورة وتاهلة وتزيت وغيرها كما يستنكر التطبيع المتسارع مع الكيان الصهيوني ويطلب بإطلاق سراح معتقلي حراك الريف وزكورة.. وكافة المعتقلين السياسيين بالمغرب وإسقاط جميع المتابعات ضدهم ورد الاعتبار لهم.
11. يفضو المكتب الوطني والمكاتب الجهوية والإقليمية والفئات، الإعلان عن المبادرات الاحتجاجية الملائمة ردا على تفاقم الأوضاع بقطاع التربية واستخفاف الدولة بكرامة وحقوق نساء ورجال التعليم.
12. يدعو كافة المتضررين من السياسات الإقصائية الاقتصادية والاجتماعية إلى تشكيل جبهة وطنية للدفاع عن الخدمات العمومية والحقوق الأساسية من تعليم وشغل وصحة وسكن وبيئة سليمة في أفق بناء مجتمع الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة الفعلية والكرامة ما لا يتحقق بالنضال يتحقق بمزيد من النضال والوحدة.

عن المجلس الوطني، الكاتب العام الوطني، الإدريسي عبد الرزاق

الجامعة الوطنية للتعليم، هاتف: 0608060000، فاكس: 0537264525، Fne\_bn@yahoo.fr، www.taalim.org